منهجية حل استشارة قانونية

مقدمة:

إذا كان البحث النظري يكسب الطالب معلومات أكثر وثروة لغوية وقانونية أوسع وأسلوب في الكتابة أحسن، بيد أنه بعد التخرج يجد صعوبة في توظيف المعلومات المكتسبة. وعليه فقد ارتأينا ضرورة تتويج هذه البحوث النظرية بمجموعة من الاستشارات القانونية تساعد الطالب على توظيف الثروة العلمية المكتسبة توظيفا صحيحا. ولكن قبل ذلك يجب على الطالب أن يكون على دراية كافية بمنهجية حل استشار قانونية، الأمر الذي دعانا إلى ضرورة تنويره ولو بشكل مختصر ومقتضب بهذه المنهجية.

I. تعريف الاستشارة:

1. **لغة:** الاستشارة لغة من فعل شاور، يشاور، مشورة، ولقد جاء في القرآن الكريم " وشاورهم في الأمر" وجاء أيضا "وأمرهم شورى بينهم "، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما ندم من اسشار وما خاب من استخار". ومن فعل استشار يستشير، استشارة، فالأحرف "أست" إذا دخلت على الفعل تفيد الطلب، ومنه ففعل استشار معناه الكامل" طلب الرأي" لأن شارة أو مشورة تعني الرأي.

2. **اصطلاحا:** الاستشارة طريقة بيداغوجية تستعمل لتدريب الطالب على استعمال فكره ومعارفه استعمالا منطقيا، عمليا وعلميا، سواء أثناء الدراسة أو بعد التخرج من أجل حل المسائل القانونية التي تعرض عليه، والتي تواجه المجتمع يوميا، فهي بالنسبة لطالبها معرفة حكم القانون في مسألة معينة، أما بالنسبة لمن يقوم بها فهي بيان الرأي القانوني في خصوص المسألة المطروحة.

II. مراحل حل الاستشارة:

يجب أن نشير في البداية إلى أن حل استشارة قانونية بشكل علمي دقيق يستلزم قراءتها بتروّ وتأنّ وتركيز عدة مرات، وذلك حتى يتسنى للطالب فهمها وتشخيصها وحصر مسائلها القانونية حصرا كاملا.

ويمكن تقسيم مراحلها إلى مرحلتين أساسيتين: المعطيات – الاجابة أو الحل على أن نختم المرحلتين بحوصلة شاملة لكل الاستشارة.

المرحلة الأولى: المعطيات: وتشمل الوقائع والاجراءات والمسائل القانونية.

أ. **الوقائع:** هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة، مثل: (شراء عقار، عقد زواج، إلحاق الضرر بالغير...)، وترتب حسب تاريخ حدوثها في شكل جمل وبطريقة دقيقة ومجردة من أي حكم مسبق ودون أية إضافة، ويجب انتقاؤها فلا نورد الوقائع الثانوية التي لا تؤثر في موضوع النزاع.

ب/ الاجراءات: هي المراحل الادارية (تظلم – إعذار...) والقضائية (رفع دعوى– استئناف...) التي مر بها النزاع، وترتب كذلك حسب حدوثها زمنيا وبدقة، ولأن الاستشارة عادة ما تطلب بداية، أي قبل اللجوء إلى القضاء فإن معطياتها عادة ما تقتصر على الوقائع دون الاجراءات، فإن كانت وجب ذكرها وإن لم تكن وجب الاشارة إلى ذلك.

ج/ المسائل القانونية: هي أهم محطة في مرحلة المعطيات، تستخرج عن عناصر الاستشارة (الوقائع، الاجراءات، طلبات ودفوع الخصوم...)، ويمكن التعرف عليها من خلال ما يتنازع حوله الخصوم، ويجب حصرها كاملة والإلمام بها حيث تقدم في شكل تساؤلات.

مثال: ما هي طبيعة النزاع؟ ما هو القانون الواجب التطبيق؟

المرحلة الثانية: الاجابة أو الحل:

إن الاجابة على المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات، حيث تخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة بها بوقائعها وسؤالها القانوني وحلها القانوني وجوابها الفرعي بهذا الترتيب.

الفقرة الأولى: الاجابة على المسألة القانونية الأولى المتعلقة بـ...

ا/ الوقائع الخاصة بهذه المسألة: ذكر الوقائع الخاصة بالمسألة القانونية فقط مع مراعاة ترتيبها.

ب/ السؤال القانوني: هو قراءة وتجسيد لما جاء في المسألة القانونية، قد يكون واحدا وقد تكون هناك أسئلة قانونية فرعية بحسب متطلبات كل مسألة ونشير هنا إلى أنه في مجال تنازع القوانين– فيما عدى السؤال القانوني الخاص بالمسالة القانونية المتعلقة بتحديد طبيعة النزاع والتي تعتبر أولى المسائل القانونية– يتفرع السؤال القانوني إلى سؤالين قانونيين فرعيين لكل منهما حل قانوني وإجابة فرعية بحيث يخصص السؤال القانوني الأول لتكييف موضوع النزاع والسؤال القانوني الثاني للقانون الواجب التطبيق.

ج/ الحل القانوني: هو ذكر النص القانوني المعتمد عليه للإجابة على السؤال القانوني، فإن لم يوجد نص قانوني ينظم المسألة استعان الطالب بالاجتهادات القضائية وإلا فبآراء الفقهاء.

د/ الاجابة الفرعية: تكون الاجابة اعتمادا على الحل القانوني الذي سبق تحديده بشكل مختصر ودقيق دون لف ودوران.

المرحلة الثالثة: الحوصلة: تتضمن مجموعة الاجابات الفرعية.